«الخيار الاردني» أكثر من معنى ودلالة. وهذه المعاني والدلالات حددتها ظروف كل مرحلة من المراحل التي مرّ بهـا المشروع الصهيـوني، والمنطلقات التي تبنتها القيادات والتيارات الصهيونية في هذه المراحل. وبصفة عامّة، يثار الحديث عن هذا الخيار في أكثر من مناسبة. حيناً عند الاشارة الى الحدود «التاريخية» و«التوراتية» لاسرائيل الكبرى، وحيناً عند تعيين الحدود التي كان يعنيها تصريح بلفور، واحياناً بحجة الاعتبارات والمقتضيات الاقتصادية للدولة الصهيونية، أو الحدود الآمنة لهذه الدولة، وكذلك عند التحدث عن أسلوب تسوية القضية الفلسطينية.

في البداية، كان برنامج «اسرائيل الكبرى»، طبقاً لتوجهات هرتسل، يتضمن شرق الاردن الى جانب فلسـطين، أو كما حدد في رسالة وجّهها الى أحد اصدقائه، في ٢٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٨٩٩، «فلسطين والاراضي المجاورة لها»، وذلك على اعتبار انه «لا يمكن ايواء عشرة ملايين يهودي في أرض مساحتها ٢٥٠٠٠ كيلو متر مربع»[١٦].

وعقب وفاة هرتسل، تابع أغلب مفكري الحركة الصهيونية وأدبائها الاهتمام بوادي الاردن. وخير من مثّل ذلك الاهتمام صمويل هيلل ايزاكس، الروسي الاصل، الذي كتب، قبيل وفاته في العام ١٩١٧ بشهور، دراسة عن حدود اسرائيل، قدمت الى المؤتمر الصهيوني الاميركي في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٧. وتضمّنت الدراسة تفصيلات عن مستويين من الحدود؛ مستوى اقصى، يشمل المنطقة الممتدة من النيل الى الفرات؛ ومستوى أدنى، يراوح حول ضفتي نهر الاردن ولبنان كله وجزء من سوريا[١٧]. وقد اثرت دراسة ايزاكس، بشدة، في نص المذكرة التي تقدمت بها المنظمة الصهيونية، في الثالث من شباط (فبراير) ١٩١٩، الى المجلس الاعلى للسلم، المنعقد في باريس؛ وفيها اشتملت خارطة اسرائيل المبتغاة على الجانب الاكبر من شرق الاردن (المعروفة حالياً) الى جانب فلسطين، في المساحة ما بين غرب خط سكة الحجاز حتى البحر المتوسط[١٨]. وعلّلت المنظمة الصهيونية مطالبها بضرورة تأمين الموارد الاقتصادية لفلسطين، وبخاصة للتوسع في زراعة الحبوب، والتوسع في استيعاب المهاجرين اليهـود. وقـد أيّد أول مندوب سامٍ بريطاني في فلسطين، هربرت صمويل، ذلك المفهوم الصهيوني لاسرائيل ومبرراته، باعتبار ان استيعاب فلسطين للمهاجرين اليهود يعني عدم الاستغناء عن المنطقة الخصبة شرق نهر الاردن. وكان صموئيل من مدرسة تؤيد التوجهات الصهيونية نحو شرق الاردن، على خلاف موقف حكومته في ذلك الحين[١٩].

وبين العامين ١٩١٧ و١٩٢٠، أي بين احتلال المنطقة بقوات الحلفاء في الحرب العالمية الاولى واعلان الادارة المدنية في فلسطين، ركزت الحركة الصهيونية على الامكانات الاقتصادية لشرق الاردن، وخـاصـة في مجـالات الزراعـة والريّ والمعـادن. ولذلك، فمـا ان خضعت كل من فلسطين وشرق الاردن لادارتـين عسكـريتين مختلفتين، في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩١٨، حتى اعلنت صحيفة *Zionist Review* عن احتجاجها على فصل شرق الاردن عن المناطق الواقعة غرب نهر الاردن[٢٠].

وفي حزيران (يونيو) ١٩١٩، تحدثت «نشرة فلسطين»، الناطقة باسم «لجنة فلسطين البريطانية» ـ وكانت مؤسسة صهيونية ـ عن أهمية شرق الاردن بالنسبة الى مستقبل الدولة اليهودية، معتبرة اياه «مفتاح البحبوحة الاقتصادية في فلسطين». كذلك، سبق الذكر ان الحركة الصهيونية احتجت على المرسوم البريطاني لتعيين حدود فلسطين العام ١٩٢٢، لأنه فصل شرق الاردن. وعلّلت موقفها بأن الخـطوة البريطانية تلك حرمت فلسطين من ثلثي مساحتها بضربة واحدة، وان السهول الخصبة